مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)
اسم الكاتب: د. زينة الأحمد، يارا اسعد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4879
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (4) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (4) 2016

واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)

الدكتورة زينة الأحمد*

يارا اسعد**

(تاريخ الإيداع 6 / 3 / 2016. قُبِل للنشر في 10 / 7 / 2016)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. لتحقيق غرض الدراسة تم جمع البيانات لـ 29 شركة مسجلة في الهيئة، أجاب مديروها على أسئلة الاستبيان، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام النّسب المئوية، التكرارات، واختبار Wilcoxon Signed Ranks Test.

أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات السورية تدرج قضايا المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات عملها ، كما أن الحكومة السورية عملت على إصدار العديد من القوانين التي تنظم وتوجه عمل الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية. على الرغم من ذلك، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من: ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة؛ ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ التكاليف التي تترتب عن الإفصاح والمتعلقة بجمع ونشر المعلومات؛ والأثر السلبي لتكاليف الإفصاح على ربحية الشركة تشكل عائقا أمام إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، واقع الإفصاح، معوقات الإفصاح.

* أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

** طالبة ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (4) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (4) 2016

The Reality and the Obstacles of Corporate Social Responsibility Disclosure (An Applied Study on A Sample of Firms Subject to the Regulations of the Syrian Commission on Financial Markets & Securities)

Dr. Zeina Alahmad[*]
Yara asaad[**]

(Received 6 / 3 / 2016. Accepted 10 / 7 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aimed to identify the reality and obstacles of corporate social responsibility disclosure in firms subject to the regulations of the Syrian Commission on Financial Markets & Securities. To achieve the purpose of the study, data was collected for 29 firms registered in the Commission whereby the managers of these firms responded to the questionnaire. Data was analyzed using percentages, frequencies, and Wilcoxon Signed Ranks Test.

Results of the study showed that the Syrian firms include social responsibility issues in their work strategies, and that the Syrian government worked on the issuance of many laws that regulate and guide the work of firms in the field of social responsibility. However, the results also revealed that the weakness in legislations related to the disclosure of corporate social responsibility; the weakness in the firm's culture towards the concept of social responsibility; the costs arising from disclosure and related to the collection and dissemination of information; and the negative impact of disclosure costs on the profitability of the disclosing firm are all obstacles toward corporate social responsibility disclosure.

Key words: Corporate social responsibility disclosure, disclosure reality, disclosure obstacles.

[*]**Associate Professor - Department of Banking and Finance- Faculty of Economics- Tishreen University-Lattakia-Syria.**
[**]**Postgraduate student - Department of Banking and Finance- Faculty of Economics- Tishreen University--Lattakia-Syria.**

مقدمة:

لم تعد شركات اليوم كيانات اقتصادية مستقلة عن المجتمع الذي تتواجد فيه، بل أصبحت تعمل في بيئة اقتصادية واجتماعية معقدة، تتعرض فيها لضغوط كثيرة. فبالإضافة للضغوط التي تمارس عليها من قبل حملة الأسهم لتحقيق غاياتهم الاقتصادية، هناك الضغوط التي تمارس عليها من قبل المجتمع والحكومة لتتحمل مسؤوليتها تجاه الموظفين والعملاء والأجيال القادمة. [1]

فبقاء الشركة واستمرارها لم يعد يتوقف على تقديمها لسلعٍ وخدماتٍ تلبي رغبات المستهلكين، إنما على سعيها لتقليل الآثار السلبية لأنشطتها بشكل يحقق رضا أفراد المجتمع. فأي نشاط تقوم به لايؤثر عليها فقط بل على البيئة التي تعمل بها، ويأخذ هذا التأثير عدة أشكال منها: استخدام الموارد الطبيعية كجزء من منتجاتها، تغير المناخ من خلال الغازات المنبعثة من عملياتها وغيرها من الآثار. هذه التأثيرات حثت حكومات الدول على وضع إطارٍ لتصرفات وسلوك الشركات، فموارد المجتمع التي توضع تحت تصرف الشركات يجب أن لا تستخدم بأية طريقة تتعارض مع مصلحة المجتمع. [2]

رافق هذه التطورات ظهور مفهوم جديد عُرفَ بالمسؤولية الاجتماعية للشركة دفع الشركات للاهتمام بالأنشطة الاجتماعية إلى جانب اهتمامها بالأنشطة الاقتصادية [3]

خلال النصف الثاني من القرن الماضي وضِعتْ العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية للشركة ، فقد جمع (Dahlsrud, 2006) سبعة وثلاثون تعريفاً، مما يدل على أن الوصول لتشخيصٍ متكامل لهذا المفهوم ليس أمراً سهلاً. يرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من أصحاب المصلحة الذين تختلف أهدافهم عن بعضهم البعض ، إضافة إلى وجود فجوة بين ما يتوقعة المجتمع من الشركة وبين مايمكن أن تقدمه. [4]

فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة لمصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركة:

وصف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة (World Business Council for Sustainable Development) المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". [5]

– كما تم تعريفها على أنها "التزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل به عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها". [6]

نظرا لأهمية هذا المفهوم ولحداثة الاهتمام به في الأسواق العربية سيتم إلقاء الضوء على واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مشكلة البحث:

يلعب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دوراً هاماً في إعلام أفراد المجتمع بما قامت به الشركة من أنشطه اجتماعية مما يساعدها في جذب اهتمام الرأي العام بأنشطتها الاجتماعية وإضفاء الشرعية على سلوكها. إلا أن مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية لم يتبلور بعد ومازال مستوى الإفصاح فيها، بشكل عام، متواضعاً ومن غير الواضح لماذا قد تحجم بعض الشركات عن الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. هذا ومع حداثة تجربة

الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لابد من فهم واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في هذه الشركات. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين التاليين:

- ماهو واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؟
- ماهي معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؟

أهمية البحث وأهدافه

تكمن الأهمية النظرية للبحث في الحصول على أدلة جديدة حول واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لاسيما وأن هنالك ندرة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الأسواق العربية بشكل عام وفي سورية بشكل خاص. أما الأهمية العملية للبحث فتكمن في كون نتائج البحث مفيدة للقائمين على صنع القرار على الصعيدين الكلي والجزئي في فهم الصعوبات التي تعيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة وسبل مواجهتها.

يهدف هذا البحث إلى: تحديد واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وفهم ماهي معوقات هذا الإفصاح. أي يهدف البحث إلى:

1 -دراسة واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

2 -دراسة معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الإطار النظري للبحث:

نشأة المسؤولية الاجتماعية للشركة وأبعادها

كانت الأفكار الأولى للمسؤولية الاجتماعية تقوم على فكرة أنها مبادرات طوعية تقوم بها الشركة لصالح فئات معينة، إلا أنه في ظل المتغيرات الحديثة المتمثلة بانتشار ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي وتعاظم دور جماعات الضغط، وجدت الشركات نفسها معنية بأن تأخذ دورها في معالجة قضايا الفقر، البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لبعض الفئات وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسؤوليات الدولة. [7]

أدى تداخل الأحداث العالمية المتسارعة وتأثيراتها المتبادلة إلى صعوبة تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة، غير أن المتتبع لهذه الأحداث يستطيع أن يلمس تغيرات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم. تجدر الإشارة إلى أن تطور هذا المفهوم يعود إلى نظرية التضامن الاجتماعي حيث كان ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركة على أنها عقد بين الشركة والمجتمع، تقوم الشركة باتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتها ومصلحة المجتمع معاً. [8]

هذا ويرى المؤيدون لالتزام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية أن شركات اليوم يجب أن لاتكتفي بالالتزام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل سطحي بل يجب أن تغوص في أعماق المعنى لتحقق أرباحاً على المدى الطويل وتساهم في حل المشاكل التي تتسبب بها من خلال تصرفها كمواطن اعتباري صالح للمجتمع. [3]

من هنا يمكن أن نفرز عدة أوجه ايجابية لالتزام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية تتمثل بـ:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع. [9]

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص عندما تصبح المسؤولية الاجتماعية للشركة ثقافة عامة. [9]
- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة عند أداء مهامها الثقافية، الصحية، التعليمية، الاجتماعية وغيرها. [10]
- تعزيز قدرة الشركة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم. [11]
- تعزيز الموقع التنافسي للشركة وزيادة قدرتها على الابتكار. [11]

تم تقسيم المسؤولية الاجتماعية للشركة إلى أربعة أبعاد يتمثل الأول بالبعد الاقتصادي يليه القانوني ثم الأخلاقي وذلك قبل محاولة الشركة القيام بالأنشطة الخيرية أو مايعرف بالبعد الخيري أو الإنساني كالتالي:

- البعد الاقتصادي: يقصد به تحقيق الشركة للأرباح التي تمكنها من الاستمرار [12]
- البعد القانوني: يتمثل بالتزام الشركة بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تسنها الحكومة، يُنظر إليه على أنه انتهاج الشركة لسلوك مرضي نحو مجتمعها ورفضها للأعمال غير المشروعة. [13]
- البعد الأخلاقي: يتمثل باحترام الشركة للمبادئ والأعراف والقيم الاجتماعية التي لم تؤطر بقوانين ملزمة إلا أن احترامها غدا ضرورة لابد منها لتحسين صورتها في أذهان المستهلكين. [12]
- البعد الإنساني أو الخيري: هو قمة الهرم في المسؤولية الاجتماعية ويتمثل بالمبادرات الطوعية التي تقوم بها الشركة لتطوير نوعية الحياة. [12]

لكي نتمكن من تقييم واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة لابد بداية من التعرف على مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة. في عام 1989 تم تأسيس شرك ة (KLD) من قبل Kinder, Lydenberg & Domin لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات وتقديم خدمات استشارية للمستثمرين المهتمين بمعرفة الأنشطة الاجتماعية والبيئية للشركات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. تصنف تقييمات شركة (KLD) إلى فئتين هما: القضايا النوعية والقضايا التجارية المثيرة للجدل، يتم تصنيف القضايا النوعية في سبع مجالات هي المجتمع، حوكمة الشركات، التنوع، علاقات الموظفين، البيئة، حقوق الإنسان والمنتج. وسيتم شرح كل بند كالتالي:

1 ـ المجتمع: تصنف الشركة على أنها مسؤولة اجتماعياً تجاه مجتمعها إذا قامت بأنشطة تهدف إلى تطوير المجتمع كـ: منح جزءاً من صافي أرباحها للأعمال الخيرية؛ دعم التعليم في المدارس، قيامها بتدريب للشباب؛ وامتلاكها لبرنامج خاص للمتطوعين. من جهة أخرى تصنف الشركة أنها غير مسؤولة اجتماعياً تجاه مجتمعها إذا أدت أنشطتها إلى وقوعها بخلافات متعلقة بأثرها الاقتصادي على المجتمع، أو إذا دفعت غرامات كبيرة بسبب تهربها من الضرائب.

2 ـ حوكمة الشركات: تصنف الشركة على أنها تدرج قضايا حوكمة الشركات في استراتيجيات عملها إذا قامت بمنح تعويضات منخفضة للمدراء أو لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إفصاحها عن مقاييس الأداء الاجتماعي والبيئي. من جهة أخرى تصنف الشركة على أنها غير مهتمة بقضايا حوكمة الشركات إذ قامت بمنح تعويضات مرتفعة للمدراء أو لأعضاء مجلس الإدارة.

3 ـ التنوع: تصنف الشركة على أنها مهتمه بقضايا التنوع إذا قامت بتوظيف المعوقين أو إذا كان الرئيس التنفيذي للشركة امرأة أو عضواً من الأقليات، بالإضافة إلى تقديمها مزايا لموظفيها كـ: رعاية الأطفال، رعاية المسنين وأوقات عمل مرنة. من جهة أخرى تصنف الشركة على أنها غير مهتمه بقضايا التنوع إذا لم يكن للنساء، الأقليات والمعوقين مقاعد في مجلس الإدارة، أو إذا دفعت غرامات كبيرة لانتهاكها قواعد العمل.

4 ـ علاقات الموظفين: تصنف الشركة على أنها مسؤولة تجاه موظفيها إذا كانت تحافظ على سياسة تسريح غير تعسفية، وتمتلك برنامج لتقاسم الأرباح النقدية مع القوى العاملة لديها وبرنامج خاص للتقاعد. من جهة أخرى

تصنف الشركة على أنها غير مسؤولة تجاه موظفيها إذ قامت مؤخراً بتخفيض كبير للقوة العاملة لديها بشكل تعسفي، أو إذا دفعت مؤخراً غرامات كبيرة لانتهاكها معايير الصحة والسلامة.

5 –البيئة: تصنف الشركة على أنها مهتمة بالحفاظ على البيئة إذا كانت تستمد إيرادات كبيرة من المنتجات التي تعزز الاستخدام الفعال للطاقة أو أنها طورت منتجات مبتكرة مع فوائد بيئية، بالإضافة إلى اتخاذها تدابير هامة للحد من تأثير نشاطها أو عملها على تغير المناخ. من جهة أخرى تصنف الشركة على أنها غير مهتمة بالحفاظ على البيئة إذ كانت تستمد بشكل مباشر أو غير مباشر عائدات ضخمة من بيع الفحم والنفط، أو إذا دفعت مؤخراً غرامات كبيرة لانتهاكها للقوانين البيئية.

6 –حقوق الإنسان: تصنف الشركة على أنها مدافعة عن حقوق الإنسان من خلال احترمها لـ: سيادة الأرض، الثقافة، حقوق الإنسان والملكية الفكرية للسكان في البلدان التي تعمل بها. من جهة أخرى تصنف الشركة على أنها غير مدافعة عن حقوق الإنسان إذ د فعت مؤخرا غرامات كبيرة لأنها لم تحترم سيادة الأرض، الثقافة، حقوق الإنسان والملكية الفكرية للسكان في البلدان التي تعمل بها.

7 –المنتج: تصنف الشركة على أن المنتجات التي تقدمها تحقق رغبات المجتمع إذا كانت تمتلك برنامج جودة طويل الأمد أو توفر منتجات أو خدمات للفئات المتضررة اقتصادياً. من جهة أخرى تصنف الشركة على أن المنتجات التي تقدمها لا تحقق رغبات المجتمع أو إذ دفعت مؤخراً غرامات كبيرة متعلقة بسلامة المنتجات والخدمات التي تقدمها.

في حين يتم تقييم القضايا التجارية المثيرة للجدل في ست مجالات هي: الكحول، القمار، التبغ، الأسلحة النارية، الجيش (الأسلحة التقليدية أو أنظمة الأسلحة) والطاقة النووية. [14] إذ تعتبر هذه الأنشطة ضارة للمجتمع وبالتالي فإن قيام الشركة بتصنيع سلع في أي من المجالات السابقة يعتبر إخلالاً بمسؤوليتها الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

1– دراسة: أبو سمرة (2009)، بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات) [15]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام (2008). تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى إدارات الشركات وعددها 37 إدارة.

خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتمثلت تلك المعوقات بـ: ضعف التشريعات المتعلقة بإفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، ضعف ثقافة الشركات في القضايا المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والبيئية، ضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركة، ضعف دور جماعات الضغط الفلسطينية مثل جمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة في جعل الشركات تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، وعدم قيام الجمعيات المهنية الفلسطينية بعقد دورات وندوات وورش عمل تعزز من وعي المحاسبين في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

2– دراسة: الطاهر (2011)، بعنوان الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا "دراسة استطلاعية" [22]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركة الأهلية للإسمنت في ليبيا بالإفصاح عن أدائها البيئي للعام (2010)، والتعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون قيامها بذلك الإفصاح، وذلك باستخدام عينة مكونة من الأفراد القائمين على الإدارة المالية في هذه الشركة وعددهم 37.

خلصت الدراسة إلى أن الشركة الأهلية للإسمنت لا تقوم بالإفصاح عن أدائها البيئي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحد من قيام الشركة الأهلية للإسمنت بالإفصاح محاسبياً عن أدائها البيئي، وتمثلت تلك المعوقات بـ: قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي؛ عدم توافر نظام محاسبي يفي بأغراض الإفصاح عن الأداء البيئي؛ عدم وجود قوانين ملزمة للإفصاح عن الأداء البيئي؛ صعوبة قياس التكاليف البيئية؛ وعدم وجود رغبة بالإفصاح عن التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية الناتجة عن عملياتها حتى لو أمكن قياسها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على واقع ومعوقات الإفصاح في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. هذا وتختلف عن دراسة أبو سمرة بشكل خاص في العينة التي وزع عليها الاستبيان إذ أن أبو سمرة وزع الاستبيان على مدققي الحسابات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى إدارات الشركات وعددها 37 إدارة. في حين اعتمدت هذه الدراسة على توزيع استبيان على مديري الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وتختلف عن دراسة الطاهر من حيث مجتمع البحث حيث اعتمد الطاهر على شركة واحدة وهي الأهلية للأسمنت في ليبيا في حين اعتمدت هذه الدراسة على الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

قبل التعرض لمعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لابد بداية من الوقوف على واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في سورية.

واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في سورية

نعرض فيما يلي تجارب الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في مجال الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. ومن ثم نعرض أهم ما قامت به الحكومة السورية في مجال سن التشريعات والقوانين المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركة.

أولاً: تجارب بعض الشركات السورية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

إن قيام الشركات بدورها الاجتماعي يضمن إلى حد ما دعم أفراد المجتمع لأهدافها والاعتراف بوجودها، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، وخلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي. [15] انطلاقاً من ذلك قامت العديد من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالإفصاح عن العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية سعيا منه لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وإيمانا بأهمية دورها الاجتماعي في بقائها واستمرارها. نعرض فيما يلي تجارب بعض هذه الشركات[1] في مجال الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وذلك بغية التعرف على واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيها. هذا وقد تم عرض التجارب بالاعتماد على الإفصاحات التي نشرت في المواقع الالكترونية لهذه الشركات من الأقدم إلى الأحدث:

MTN [16]

[1] **تم التركيز على عرض تجارب الشركات الأكبر فقط وذلك لضرورة اختصار العرض.**

في مجال الرعاية التعليمية: قامت الشركة بـ: افتتاح الحاضنة التكنولوجية بالتعاون مع كلية الهندسة المعلوماتية، توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة دمشق في إطار التعاون العلمي، تكريم المتفوقين من خريجي المعاهد المتوسطة، وتكريم المتفوقين الحاصلين على العلامة التامة بشهادة الثانوية العامة.

في مجال الرعاية الصحية: قامت الشركة بـ: دعم منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، المشاركة بندوة حوارية تحت عنوان "دور المجتمع في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة"، ودعم جمعية التوحد في اللاذقية.

في مجال تنمية المجتمع: قامت الشركة بـ: رعاية الدورة الثانية من مهرجان "خطوات" السينمائي في مدينة اللاذقية، تكريم المهندسين الصغر ضمن فعاليات بطولة الروبوت الوطنية، تنفيذ أول أرشيف الكتروني في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وإهداء أكثر من (790) جائزة صنعت بأياد سورية

الشركة السورية الوطنية للتأمين [17]

فيما يخص مسؤوليتها تجاه المجتمع، قامت الشركة بما يلي:

-تكريم شهداء منظمة الهلال الأحمر العربي السوري تعبيراً عن العرفان للعمل الإنساني النبيل الذي قاموا به على امتداد سورية عن طريق تقديم تبرع نقدي لصندوق تكريم شهداء الهلال الأحمر.

- طرح برنامج مخصص للحماية من الإصابة بسرطان الثدي لدى السيدات بهدف تحسين الواقع الصحي في سورية حيث يساعد هذا البرنامج في إجراء مسح شامل للشابات دون سن 40 عام للتأكد من السلامة المتعلقة بآفات الثدي بشكل عام وسرطان الثدي بشكل خاص ويخفف من أعباء النفقات الباهظة في معالجة أورام الثدي عن طريق الكشف المبكر لها حيث تتكفل الشركة بكافة نفقات الفحوصات الدورية السنوية ونفقات العلاج لغاية 3 ملايين ليرة سورية

بنك سورية الدولي الإسلامي [18]

- في مجال رعاية التعليم قام البنك بما يلي:

التدريب المستمر لطلاب الجامعات ضمن الورشات التي كان يقيمها البنك واستقبال الطلاب الجامعيين الراغبين بالتدرب لتنمية طاقاتهم وإعطائهم الخبرة العملية ليصبحوا عناصر فعالة في المجتمع.

المشاركة في ملتقى التوجيه والتطوير المهني الذي أقامته جامعة اليرموك الخاصة في إطار دعمه لمسيرة التطوير والتأهيل والتدريب لطلاب الجامعات في سورية.

- في مجال تنمية المجتمع قام البنك بما يلي:

إطلاق حملة إفطار ألف صائم في كل من (دمشق- حمص- اللاذقية- طرطوس- حلب-حماة) كوسيلة للمشاركة الفاعلة في إحياء شهر رمضان وتعزيز قيم التكافل الاجتماعي وترسيخ مفاهيم العطاء والمشاركة المجتمعية البناءة.

رعاية مهرجان طرطوس الدولي الأول للزهور والزراعات المحمية وتقنيات التصدير عام 2015 تحت عنوان "بلدي يا لون الفرح" من منطلق المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وفي إطار خطته لتقديم منتجاته وخدماته المصرفية بهدف دعم قطاع المصدرين.

اسمنت البادية [19]

كون صناعة الأسمنت تعتمد بشكل كبير على استخدام المواد الخام والطاقة، عملت الشركة في إطار تحملها لمسؤوليتها البيئية إلى:

-المحافظة على الموارد من خلال الالتزم بتلبية كافة المعايير البيئية التي وضعتها السلطات البيئية، والمعايير الوطنية والدولية فيما يتعلق بمستويات الانبعاثات، والتكنولوجيا المستخدمة بشكل يتوافق مع أعلى المعايير المستخدمة في صناعة الاسمنت.

-استخدام أنواع بديلة من الوقود والمواد الخام التي تقلل من الاعتماد على الوقود الحجري وغيرها من الموارد الطبيعية غير المتجددة.

-استخدام مواد النفايات الملائمة لصناعة الاسمنت.

بعد عرض بعض أهم تجارب الشركات السورية في مجال الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية لا بد من تسليط الضوء على دور الحكومة السورية في هذا المجال أي لابد من فهم إلى أي درجة ساهمت الحكومة السورية في تعزيز أو الحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السورية.

ثانياً: دور الحكومة السورية في سن التشريعات والقوانين المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركة

بدأت الحكومات تدرك أن تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية يساهم بشكل إيجابي في تعزيز قدرتها التنافسية ولذلك وحرصا من الحكومة السورية على مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، عملت الحكومة على إصدار العديد من القوانين التي تنظم وتوجه عمل الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية من أهم هذه القوانين:

1 قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /92/ لعام/1959/ وتعديلاته. [20]

نصت المادة / 18/ من هذا القانون على أن التأمين في المؤسسة إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ولايجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص . أجبرت المادة /38/ صاحب العمل على توفير وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وتقديم الإسعافات الأولية للمصاب.

2 قانون البيئة السورية رقم /50/ لعام /2002/ [21]

نصت المادة / 24/ من هذا القانون على التالي: يعاقب بالغرامة من مائة ألف ليرة سورية إلى مليوني ليرة سورية صاحب المنشأة إذا تخلص في الجمهورية العربية السورية من أي نوع من المخلفات خلافاً لأحكام هذا القانون وتستحق العقوبة أياً كان شكل التخلص وفي حال التكرار تكون العقوبة الحبس شهراً على الأقل بالإضافة إلى الغرامة المحددة في هذه المادة والتي تتراوح من مئة إلى مليوني ليرة سورية.

في حين حددت المادة / 27/ واجبات أصحاب المصانع والمنشآت والورش والنشاطات التي تطلق انبعاثات ملوثة للبيئة بضرورة تركيب أجهزة عليها لمنع انتشار تلك الملوثات منها والتحكم في الجزيئات الصلبة قبل انبعاثها في الجو إلى الحد المسموح به بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.

3 قانون العمل رقم /17/ لعام /2010/ [22]

بيّن الباب السادس من هذا القانون نظام العمل الداخلي حيث حددت المادة / 93/ و/94/ واجبات صاحب العمل التي تتلخص بـ: توفير ظروف وشروط واحتياجات العمل؛ توفير وسائل انتقال مناسبة للعاملين؛ الامتناع عن الإساءة لشخص العامل وكرامته؛ إشراك العاملين في الأمور التي تؤدي لتطوير العمل؛ تقديم الرعاية الصحية والوجبة الغذائية؛ تسجيل جميع العاملين لديه في التأمينات الاجتماعية أصولاً.

في حين نظم الباب السابع علاقات العمل الفردية كما يلي:

فيما يخص تشغيل الأحداث: حظرت المادة /114/ مايلي: تشغيل الأحداث أكثر من ست ساعات يومياً؛ تكليفهم بساعات عمل إضافية مهما كانت الأحوال؛ تشغيلهم في أيام الراحة أو في الأعمال الليلية.

فيما يخص تنظيم عمل النساء: منحت المادة / 121/ العاملة التي أمضت ستة أشهر متصلة لدى صاحب العمل إجازة أمومة بكامل الأجر مدتها 120 يوماً عن الولد الأول– 90 عن الولد الثاني – 75عن الولد الثالث. حظرت المادة /122/ فصل العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء إجازة الأمومة.

لابد من الإشارة إلى أن البعض من هذه القوانين يطبق والبعض الآخر لايطبق ومن هنا تأتي أهمية البحث لمعرفة هل عدم تطبيق بعض هذه القوانين هو الذي يثبط من همة الشركات على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية أم هل أن جهود الحكومة السورية في سن هذه القوانين مازالت متواضعة تجاه ما يجب عليها فعله لتشجيع الشركات على تبني الافصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

بعد استعراض أهم تجارب الشركات في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة ودور الحكومة السورية في سن التشريعات والقوانين المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركة سيتم التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدراسات الوصفية.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وعددها (53) موزعة على ست قطاعات، اقتصرت الدراسة على 29 شركة فقط وهو عدد الشركات التي أجاب مديروها على أسئلة الاستبيان.

طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات حول معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة من خلال استبيان تم إعداده بعد الإطلاع على الدّراسات السّابقة أبو سمرة (2009)، الطاهر (2011) و (2004) The World Bank. تم توزيع الاستبان على ست من أعضاء الهيئة التدريسية للتأكد من صدق المحتوى فيه. وتم الاستفادة من ملاحظات هؤلاء الأعضاء حول الاستبيان إذ تم إجراء بعض التعديلات عليه حيث تم تبسيط مفرداته واختصارها لكي يصبح أكثر وضوحا للقارئ وبما يغطي جميع جوانب الدّراسة ويجيب عن الأسئلة المطروحة في المشكلة بشكل مناسب.

للإجابة عن سؤال البحث المتعلق بمعوقات الإفصاح، تم جمع البيانات حول أهم المعوقات التي تحول دون إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من مصادر البيانات الأولية ، وذلك باستخدام استبيان وزع على مدراء الشركات يتضمن المحاور الأربع التالية:

1 -المحور الأول: ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.
2 -المحور الثاني: ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
3 -المحور الثالث: التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.
4 -المحور الرابع: عدم تحقق المزايا المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار Cronbach's Alpha (ألفا كرونباخ) لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة ككل، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد.

- الأساليب الإحصائيّة الوصفية التي اشتملت على النّسب المئوية، التكرارات، الوسيط، المنوال.

- اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لمعرفة ما إذا كان الوسيط قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم الاعتماد على الوسيط واختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لأنه وفقا لـ Bellera (2010) لا يمكن إجراء اختبارات معلمية على بيانات رتبية كما هو الحال في البيانات المستخلصة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

النتائج والمناقشة

أولاً: ثبات الأداة:

في هذه الدراسة تم أخذ جميع المتغيرات التي ذكرت في الدراسات السابقة ، كمعوقات محتملة للإفصاح، بعين الاعتبار في الاستبيان المعد لمعرفة معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجوبين، وكانت هذه الدرجات على النحو التالي: 1- غير موافق بشدة 2- غير موافق 3- محايد 4- موافق 5- موافق بشدة.

يتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS حيث يشير معامل الثبات إلى قوة الارتباط بين الفقرات في الاستبيان. تعد قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا بلغت (0.70) أو أكثر [24]. [2]

الجدول رقم (1): معاملات (ألفا كرونباخ) لجميع بنود معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المحاور	N of Items	Cronbach's Alpha
ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.	4	.788
ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية	4	.864
التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية	4	.742
عدم تحقق المزايا المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.	4	.730

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات Alpha للمحاور الأول والثاني والثالث والرابع مقبول لأنّ قيمته أعلى من القيمة المقبولة إحصائياً (0.70). هذا يشير إلى أنّ بنود ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة؛ ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية؛ وعدم تحقق المزايا المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية في هذا المحاور تتمتع بدرجة اتساق داخلي ومعاملات ثبات مقبولة لأغراض البحث العلمي.

ثانياً: التكرارات والنسب المئوية المتعلّقة بمعوقات الإفصاح.

تم استخدام الأساليب الإحصائيّة الوصفية التي اشتملت على التكرارات والنّسب المئوية لإجابات المجيبين عن فقرات الاستبيان المختلفة وذلك من أجل إعطاء وصف شامل لدرجة موافقة المجيبين على فقرات الاستبيان المختلفة.

---

[2] يعد معامل الثبات Cronbach's alpha ممتاز إذا كانت قيمة ($\alpha \geq 0.9$)، جيد إذا كانت قيمة ($0.9 > \alpha \geq 0.8$)، مقبول إذا كانت قيمة ($0.8 > \alpha \geq 0.7$)، مشكوك فيه إذا كانت قيمة ($0.7 > \alpha \geq 0.6$)، ضعيف إذا كانت قيمة ($0.6 > \alpha \geq 0.5$). [24]

1 – ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

يبين الجدول رقم (2) تكرار إجابات المجيبين حول المحور الأول وهو ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

يتضح من الجدول رقم (2) أن 62% من المجيبين يعتبرون أن عدم إلزام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفز الشركة على عدم الإفصاح بينما 10.3% لايوافق على ذلك، في حين 62% يعتبرون أن عدم وجود معايير وجهة رسمية لقياس المسؤولية الاجتماعية يشكل حافزاً لدى الشركات على عدم الإفصاح بينما 6.9% لايوافق على ذلك.

أما فيما يتعلق بكون عدم وجود رقابة من قبل أجهزة الحكومة على إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يشكل سبباً في عدم الإفصاح فوفقاً للمجيبين فإن نسبة 72.4% تؤيد ذلك بينما 3.4% لايوافق على ذلك. كما ويعتبر 62.1% يعتبرون أن عدم وجود عقوبات قانونيه على عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح بينما 3.4% لايوافق على ذلك.

الجدول رقم (2): تكرار الإجابات حول دور ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة في تحفيزها على عدم الإفصاح.

البنـــــــــد		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1–لا تلزم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية مما يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	0	3	8	11	7
	النسبة	0	%10.3	%27.6	%37.9	%24.1
2–عدم وجود معايير وجهة رسمية لقياس المسؤولية الاجتماعية يحفز الشركة على عدم الإفصاح.	العدد	0	2	9	11	7
	النسبة	0	%6.9	%31	%37.9	%24.1
3–عدم وجود رقابة من قبل أجهزة الحكومة على إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	0	1	7	17	4
	النسبة	0	%3.4	%24.1	%58.6	%13.8
4–عدم وجود عقوبات قانونيه على عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	0	1	10	14	4
	النسبة	0	%3.4	[3]%34.5	%48.3	%13.8

2 ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

يبين الجدول رقم (3) تكرار إجابات المجيبين حول المحور الثاني وهو ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

يتضح من الجدول رقم (3) بأن 69% من المجيبين يعتبرون عدم خبرة مديري الشركة في اتخاذ قرارات ذات توجه اجتماعي يحفزها على عدم الإفصاح بينما 24.1% لايوافق على ذلك . كما أن 82.7% يعتقدون بأن حل المشكلات الاجتماعية يقع على عاتق الحكومة الأمر الذي يحفزهم على عدم الإفصاح بينما 10.3% لايوافق على ذلك. أما فيما يتعلق باعتقاد الشركة بعجز أفراد المجتمع عن مقارنة الأداء الاجتماعي بين الشركات فوفقاً للمجيبين فإن نسبة 86.1% تؤيد أن عجز أفراد المجتمع عن مقارنة الأداء الاجتماعي يحفز الشركات على عدم الإفصاح بينما 10.3% لايوافق على ذلك. كذلك يبين الجدول أن 79.3% من المجيبين يعتبرون عدم ممارسة الإعلام دوره في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع يحفز الشركة على عدم الإفصاح بينما 10.3% لايوافق على ذلك.

[3] على الرغم من وضوح الاستبيان وعرضه على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية إلا أنه يوجد في بعض الأسئلة نسبة كبيرة حتى (34.5%) من الإجابات المحايدة مما يشك في قابلية تعميم هذه النتائج.

الجدول رقم (3): تكرار الإجابات حول دور ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحفيزها على عدم الإفصاح.

البنـــــــــد		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
5- عدم خبرة مديري الشركة في اتخاذ قرارات ذات توجه اجتماعي يحفز الشركة على عدم الإفصاح.	العدد	0	7	2	14	6
	النسبة	0	%24.1	%6.9	%48.3	%20.7
6-اعتقاد الشركة بأن حل المشكلات الاجتماعية يقع على عاتق الحكومة يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	0	3	2	17	7
	النسبة	0	%10.3	%6.9	%58.6	%24.1
7-اعتقاد الشركة بعجز أفراد المجتمع عن مقارنة الأداء الاجتماعي بين الشركات يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	0	3	1	18	7
	النسبة	0	%10.3	%3.4	%62.1	%24.1
8-عدم ممارسة الإعلام دوره في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع يحفز الشركة على عدم الإفصاح.	العدد	0	3	3	16	7
	النسبة	0	%10.3	%10.3	%55.2	%24.1

3 -التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

يبين الجدول رقم (4) تكرار إجابات المجيبين حول المحور الثالث وهو التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

يتضح من الجدول رقم (4) أن 62.1% من المجيبين يجدون بأن تحمل الشركة لتكاليف كبيرة ناجم عن تدريب موظفيها على كيفية الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح بينما 33.4% لايوافق على ذلك. كما أن 51.7% يعتبرون بأن التكاليف التي تترتب عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بجمع ونشر المعلومات تحفز الشركة على عدم الإفصاح بينما 13.7% لايوافق على ذلك. أما فيما يتعلق بكون التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة إدانتها على آثارها الاجتماعية تشكل حافزاً لها على عدم الإفصاح فقد بينت النتائج أن 37.9% فقط تؤيد ذلك بينما 17.2% لايوافق على ذلك . كذلك يبين الجدول أن 51.7% يعتقدون بأن تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة تؤثر سلباً على ربحية الشركة مما يحفزها على عدم الإفصاح بينما13.7% لايوافق على ذلك.

الجدول رقم (4): تكرار الإجابات حول دور التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية في تحفيزها على عدم الإفصاح.

البنـــــــــد		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
9- تواجه الشركة تكاليف كبيرة لتدريب موظفيها على كيفية الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية مما يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	1	9	1	18	0
	النسبة	%3.4	%31	%3.4	%62.1	0
10-التكاليف التي تترتب عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بجمع ونشر المعلومات تحفز الشركة على عدم الإفصاح.	العدد	1	3	10	15	0
	النسبة	%3.4	%10.3	%34.5	%51.7	0
11-تَحمل الشركة تكاليف إضافية نتيجة إدانتها على آثارها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	1	4	13	11	0
	النسبة	%3.4	%13.8	%44.8	%37.9	0
12- تؤثر تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة	العدد	1	3	10	15	0

سلباً على ربحية الشركة مما يحفزها على عدم الإفصاح.	النسبة	%3.4	%10.3	%34.5	%51.7	0

4-عدم تحقق المزايا المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

يبين الجدول رقم (5) تكرار إجابات المجيبين حول المحور الرابع وهو عدم تحقق المزايا المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

يتضح من الجدول رقم (5) أن 17.2% من المجيبين يعتقدون أن قلة العوائد المتوقعة من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مقارنة بتكاليف التطبيق يحفز الشركات على عدم الإفصاح في حين أن 55.1% لا توافق على ذلك. كما أن 17.2% يعتبرون بأن الإيرادات المستقبلية للشركة لا تزداد عند القيام بالإفصاح مما يحفز الشركة على عدم الإفصاح في حين أن 62.1% لا تؤيد ذلك.

كما أن نسبة 20.7% من المجيبين تجد أن قدرة الشركة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم لا تزداد عند قيامها بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية مما يحفزها على عدم الإفصاح. في حين أن نسبة 34.5% لا ترى ذلك.

كذلك يبين الجدول أن 7 .20% من أفراد العينة يعتقدون بأن الموقع التنافسي للشركة لا يزداد عند قيامها بالإفصاح مما يشجعها على عدم الإفصاح، على النقيض من ذلك فأن نسبة 48.3% لا ترى ذلك.

الجدول رقم (5): تكرار الإجابات حول دور عدم تحقق المزايا المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية في تحفيزها على عدم الإفصاح.

البنـــــــــد		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
13- العوائد المالية المتوقعة من إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية أقل من تكاليف تطبيقها مما يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	5	11	8	5	0
	النسبة	%17.2	%37.9	%27.6	%17.2	0
14- لا يزيد إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من إيراداتها المستقبلية مما يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	4	14	6	5	0
	النسبة	%13.8	%48.3	%20.7	%17.2	0
15- لا يزيد إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من قدرتها على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم مما يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	4	6	13	6	0
	النسبة	%13.8	%20.7	%44.8	%20.7	0
16- لا يعزز إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من موقعها التنافسي مما يحفزها على عدم الإفصاح.	العدد	4	10	9	6	0
	النسبة	%13.8	%34.5	%31	%20.7	0

ثالثاً: اختبار Wilcoxon Signed Rank Test لمعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Rank Test لمعرفة ما إذا كان الوسيط يساوي درجة الحياد وهي (3) أم لا وهو عبارة عن اختبار غير معلمي (Non parametric test) [4]يستخدم لاختبار فيما إذا كان الوسيط يختلف عن قيمة مفترضة. [25] النتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (6): معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة .

العبارة	المنوال	الوسيط	Null hypothesis فرضية العدم	Sig	الحكم على الفرضية

[4] كما وضح سابقا سيتم الاعتماد على الاختبارات الغير معلمية نظرا لوجود متغيرات رتبية وفقا لـ Bellera (2010) مما يستدعي تحليل الوسيط

1 لا تلزم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية مما يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.01	رفض الفرضية
2 عدم وجود معايير وجهة رسمية لقياس المسؤولية الاجتماعية يحفز الشركة على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.00	رفض الفرضية
3 عدم وجود رقابة من قبل أجهزة الحكومة على إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.00	رفض الفرضية
4 عدم وجود عقوبات قانونيه على عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.00	رفض الفرضية
5 عدم خبرة مديري الشركة في اتخاذ قرارات ذات توجه اجتماعي يحفز الشركة على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.04	رفض الفرضية
6 اعتقاد الشركة بأن حل المشكلات الاجتماعية يقع على عاتق الحكومة يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.00	رفض الفرضية
7 اعتقاد الشركة بعجز أفراد المجتمع عن مقارنة الأداء الاجتماعي بين الشركات يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.00	رفض الفرضية
8 عدم ممارسة الإعلام دوره في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع يحفز الشركة على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.00	رفض الفرضية
9 تواجه الشركة تكاليف كبيرة لتدريب موظفيها على كيفية الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية مما يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.209	قبول الفرضية
10 – التكاليف التي تترتب عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بجمع ونشر المعلومات تحفز الشركة على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.033	رفض الفرضية
11 – تَحمُل الشركة تكاليف إضافية نتيجة إدانتها على آثارها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.	3	3	وسيط السؤال يساوي 3	0.251	قبول الفرضية
12 – تؤثر تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة سلباً على ربحية الشركة مما يحفزها على عدم الإفصاح.	4	4	وسيط السؤال يساوي 3	0.033	رفض الفرضية
13 – العوائد المالية المتوقعة من إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية أقل من تكاليف تطبيقها مما يحفزها على عدم الإفصاح.	2	2	وسيط السؤال يساوي 3	0.007	رفض الفرضية
14 – لا يزيد إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من إيراداتها المستقبلية مما يحفزها على عدم الإفصاح.	2	2	وسيط السؤال يساوي 3	0.004	رفض الفرضية
15 – لا يزيد إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من قدرتها على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم مما يحفزها على عدم الإفصاح.	3	3	وسيط السؤال يساوي 3	0.114	قبول الفرضية
16 – لا يعزز إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من موقعها التنافسي مما يحفزها على عدم الإفصاح.	2	3	وسيط السؤال يساوي 3	0.032	رفض الفرضية

من الجدول السابق نستنتج:

1 -الإجابة الأكثر تكرار في الأسئلة الأربعة التابعة للمحور الأول كانت "موافق"، وكذلك كان وسيط الإجابات (4). وكانت قيمة Sig أصغر من 0.05 وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم التي تنص على أن وسيط الإجابات لهذا الأسئلة هو (3) أي "حيادي". هذا يعني أنه يمكن القول أن عدم إلزام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية،[5] عدم وجود معايير وجهة رسمية لقياس المسؤولية الاجتماعية ، عدم وجود رقابة من قبل أجهزة الحكومة على إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعي ة[6]، وغياب وجود عقوبات قانونيه على عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح.

2 -الإجابة الأكثر تكرار في الأسئلة الأربعة التابعة للمحور الثاني كانت "موافق"، وكذلك كان وسيط الإجابات (4). وكانت قيمة Sig أصغر من 0.05 وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم التي تنص على أن وسيط الإجابات لهذا الأسئلة هو (3) أي "حيادي". هذا يعني أنه يمكن القول أن عدم خبرة مديري الشركة في اتخاذ قرارات ذات توجه اجتماعي، قناعة الشركة بأن حل المشكلات الاجتماعية يقع على عاتق الحكومة، قناعة الشركة بعجز أفراد المجتمع عن مقارنة الأداء الاجتماعي بين الشركات، وعدم ممارسة الإعلام دوره في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع يحفز الشركة على عدم الإفصاح.

3 -الإجابة الأكثر تكرار في الأسئلة التابعة للمحور الثالث كانت "موافق"، باستثناء السؤال رقم (11) "تَحمُل الشركة تكاليف إضافية نتيجة إدانتها على آثارها الاجتماعية يحفزها على عدم الإفصاح". كانت الإجابة الأكثر تكراراً من قبل المجيبين هي "محايد".

كانت قيمة Sig للسؤالين (9) و (11) أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن قبول الفرضية العدم التي تنص على أن وسيط الإجابات لهذا السؤالين هو (3) أي "حيادي". هذا يعني أنه يمكن القول لايرى المجيبون أن تكاليف التدريب على الإفصاح، والتكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة إدانتها على آثارها الاجتماعية تشكل عائقا في وجه إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

من جهة أخرى كانت قيمة Sig للسؤالين (10) و (12) أصغر من 0.05 وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم التي تنص على أن وسيط الإجابات لهذا السؤال هو (3) أي "حيادي". هذا يعني أنه يمكن القول أن التكاليف التي تترتب عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بجمع ونشر المعلومات تحفز الشركة على عدم الإفصاح. كما أن تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة تؤثر سلباً على ربحية الشركة مما يحفزها على عدم الإفصاح.

4 -الإجابة الأكثر تكرار في الأسئلة التابعة للمحور الرابع كانت "غير موافق" باستثناء السؤال رقم (15) "لا يزيد إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية من قدرتها على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم مما يحفزها على عدم الإفصاح". كانت الإجابة الأكثر تكراراً من قبل المجيبين "محايد"

كانت قيمة Sig للأسئلة (13)، (14)، (16) أصغر من 0.05 وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم التي تنص على أن وسيط الإجابات لهذا السؤال هو (3) أي "حيادي". هذا يعني أنه يمكن القول أن المجيبين لا يوافقون على أن انخفاض العوائد المالية المتوقعة من إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية مقارنة بالتكاليف الناجمة عن هذا

[5] على الرغم من وجود عدد كبير من التشريعات إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب لعدم وجود جهة رسمية تقيس المسؤولية الاجتماعية، ولغياب الرقابة والعقوبات القانونية على عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

[6] يوجد رقابة على تطبيق القوانين ولكن فيما يخص تعيين امرأة كرئيس تنفيذي أو توظيف النساء أو ذوي الاحتياجات الخاصة مازال هناك ضعف ويحتاج إلى مزيد من الرقابة.

الإفصاح هو محفزا لعدم الإفصاح . كما أنهم لا يوافقون على أن عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية لا يزيد من إيراداتها المستقبلية أو يعزز موقعها التنافسي مما يحفزها على عدم الإفصاح.

من جهة أخرى كانت قيمة Sig للسؤال (15) أكبر من 0.05 بالتالي يمكن قبول الفرضية العدم التي تنص على أن وسيط الإجابات لهذا السؤال هو (3) أي "حيادي". مما يعني أن عدم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة لا يمكن أن يعزى إلى قناعة المدراء بأن هذا الإفصاح لن يزيد من قدرتها على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تعيق إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية تمثلت بـ:

أولاً: ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة بـ: عدم إلزام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، عدم وجود معايير وجهة رسمية لقياس المسؤولية الاجتماعية، عدم وجود رقابة من قبل أجهزة الحكومة على إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، وعدم وجود عقوبات قانونيه على عدم إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يشكل عائقا في وجه إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

ثانياً: ضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمتمثل بـ: عدم خبرة مديري الشركة في اتخاذ قرارات ذات توجه اجتماعي، ضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة، اعتقاد الشركات بأن حل المشكلات الاجتماعية يقع على عاتق الحكومة، واعتقاد الشركات بعجز أفراد المجتمع عن مقارنة الأداء الاجتماعي بين الشركات يشكل عائقا في وجه إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

ثالثاً: التكاليف المترتبة عن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية والمتمثلة بـ: التكاليف التي تترتب عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بجمع ونشر المعلومات، والأثر السلبي لتكاليف الإفصاح على ربحية الشركة يشكلان عائقا في وجه إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية.

رابعاً: من جهة أخرى أظهرت نتائج المجيبين أنهم لا يوافقون على أن التكاليف التي تواجهها الشركة في تدريب موظفيها على كيفية الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية والتكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة إدانتها على آثارها الاجتماعية تحفز الشركات على عدم الإفصاح.

خامساً: كما أظهرت نتائج المجيبين أنهم لا يوافقون على أن انخفاض العوائد المالية المتوقعة من إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية مقارنة بتكاليف تطبيقها؛ وعدم تأثير الإفصاح على: الإ يرادات المستقبلية، الموقع التنافسي للشركة، و قدرتها على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم يشكل عائقا أمام إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1 -أن تهتم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بإفصاح الشركات الخاضعة لأحكامها عن مسؤوليتها الاجتماعية وأن تستخدم ذلك في تقييم أداء الشركات.

2 -أن تقوم الحكومة السورية بتطوير مؤشر خاص بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أسوةً بالعديد من الدول المتقدمة، مما يمكن أفراد المجتمع من مقارنة الأداء الاجتماعي بين الشركات. وأن تقوم بمكافأة الشركات التي تلتزم بالإفصاح لبث روح المنافسة بين الشركات.

3 -ضرورة وجود معايير وجهة رسمية لقياس الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة.

4 -ضرورة وجود رقابة من قبل أجهزة الحكومة على إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية.

5 -ضرورة وجود عقوبات قانونية على الشركات التي لاتفصح عن أنشطتها الاجتماعية.

6 -ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها والعائد المتحقق من تطبيقها على الشركة والدولة والمجتمع.

7 -إعادة الدراسة على عينة أكبر لوجود عدد كبير من الإجابات المحايدة.

المراجع:

[1] HUSSEIN, E. Corporate Social Responsibility: Challenges and Prospects for Development in Arab Countries. MPRA Paper. Vol. 24, No. 32380, 2011, 1-23.

[2] نجم، نجم. *أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال.* الطبعة (الأولى)، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، 465.

[3] فؤاد، الحمدي. *الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية.* أطروحة دكتوراه منشورة. الجامعة المستنصرية: العراق، 2003.

[4] الغالبي، طاهر؛ العامري، صالح. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال الأعمال والمجتمع. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008

[5] ALEXANDER, D. How Corporate Social Responsibility is Defined: An Analysis of 37 Definitions. Corporate Social Responsibility and Environmental Management. Published online in Wiley InterScience (www.interscience.wiley.com). 2006. 13/9/2015

[6] SUNDRA, H. Corporate Social Performance and Present Areas of Commitment. Academy of Management Journal. Vol. 20,1985. 436- 465.

[7] نهال، المغربل؛ ياسين، فؤاد. *المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية* . المركز المصري للدراسات الاقتصادية. القاهرة: مصر، 2008.

[8] الطاهر، خامرة. *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"* رسالة ماجستير منشورة. جامعة قاصدي مرباح– ورقلة: الجزائر، 2007

[9] ألعيداني، إلياس؛ علي، عبدالله. *المنظمة المعاصرة بين إشكالية الوصول للأهداف الإستراتيجية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في ظل التحديات الراهنة.* الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. جامعة بشار: الجزائر، 2012.

[10] منشورات الأمم المتحدة. *إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: نيويورك وجنيف، 2006 .

[11] PAUL, H; JASON, P. Corporate Social Responsibility an Implementation Guide for Business. International Institute for Sustainable Development. 2007

[12] ARCHIE, C. B. A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance. The Academy of Management. Vol. 4, No. 4, 1979, 497-505.

[13] MARK, S; ARCHIE, C. B. Corporate Social Responsibility: A Three Domain Approach. Business Ethics Quarterly. Vol. 13, 2003, 503-530.

[14] KINDER, D. Getting Started With KLD STATS and Ratings Definitions**.** KLD Research & Analytics, Inc. 2008

[15] حامد، أبو سمرة. *معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات".* رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية: فلسطين، (2009).

[16] شركة MTN، 2015. < http://www.mtn.com.sy/> 25/8/2015

[17] الشركة السورية الوطنية للتأمين، 2015. http://www.natinsurance.com/indexar.php 25/8/2015

[18] بنك سورية الإسلامي، 2015.< http://www.siib.sy/> 25/8/2015

[19] شركة أسمنت البادية http://www.albadiacement.com/ar 25/8/2015

[20] قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /92/ لعام /1959/ وتعديلاته.

[21] قانون البيئة السورية رقم /50/ لعام /2002/

[22] قانون العمل رقم /17/ لعام /2010/.

[23] الطاهر، عادل. *الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا "دراسة استطلاعية"*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27–، العدد الأول، 441–459، 2011.

[24] JOSEPH, G; ROSEMARY, G. Calculating, Interpreting, and Reporting Cronbach's Alpha Reliability Coefficient for Likert-Type Scales. American Sociological Review, Vol.35, No. 1,(2003) 82-88

[25] BELLERA, C. Normal Approximations to the Distributions of the Wilcoxon Statistics: Accurate to What N? Graphical Insights. Journal of Statistics Education, Vol. 18, No. 2, (2010) 1-17